حابي HAPI JOURNAL
نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 448 الأثنين 24 أكتوبر 2022

الرئيس عبد الفتاح السيسي:

الدولة مستمرة في المسار الإصلاحي

رنا ممدوح

قال الرئيس عبد الفتاح السيسي إن عمق الأزمة التي تعاني منها الدولة في العصر الحديث يتطلب إجراءات واضحة وحاسمة للتعامل معها.

وأضاف الرئيس، خلال كلمته بالمؤتمر الاقتصادي مصر 2022 أمس، أن الدولة مستمرة في الطريق الذي بدأته من أجل إنجاح المسار الإصلاحي، وهو الطريق الذي يرتكز على العمل والعلم، ويتسع للجميع.

وفي النقاط التالية أبرز تصريحات الرئيس السيسي:

– لقد كان واضحا أن عمق الأزمة التي تعاني منها الدولة في العصر الحديث يتطلب إجـراءات واضحة وحاسمة للتعامل معها.

– مجابهة التحديات كانت دائما تصطدم بمحاذير الحفاظ على استقرار الدولة الهش، بدلا من اتخاذ الإجراءات الحاسمة التي تتسم بالخطورة النسبية.

– محصلة الضغوط الداخلية والخارجية كانت دائماً تتطلب دعما شعبيا لم يكن الرأي العام مستعداً لتقبله في ظل حالة العوز التي يعيش فيها.

– حجم الثقة في قدرة الدولة على إيجاد مسار ناجع للحل وسط الخيارات الصعبة المذكورة يستدعي عملاً شاقاً ومستمراً، وهو ما لم يكن متوافراً في ظل جهود الإسلام السياسي من تشكيك وتشويه، علماً بأنه لم يكن لديهم مشروعاً حقيقياً لإعادة بناء الدولة، فضلاً عن غياب الرؤية من جانب الكثير بحجم التحديات المطلوب مواجهتها.

– الجهاز الإداري للدولة لم يكن مستعدا بالكفاءة اللازمة لتنفيذ خطط الإصلاح المطلوب، بل بدا واضحا أن الإصلاح يجب أن يشمل هذا الجهاز ويعالج ترهله.

– الضغط وردود الأفعال الشعبية لتحمل تكلفة الإصلاح كانت دائماً تشكل هاجساً ضخماً وعنيفاً لدى صناع القرار والأجهزة الأمنية.

– رصيد القيادة السياسية والحكومة لم يكن بالقوة اللازمة ليشكل قاعدة لانطلاق خارطة طريق صعبة ومريرة تحتاج لسنوات عمل شاقة وطويلة.

– قدرات الدولة المصرية لم تكن أبداً كافية لتلقي ضربات هائلة مثل الصراعات والحروب التي مرت بها، والتي كانت بلا شك أرضية لتفريغ والقضاء على هذه القدرات، وهو ما انعكس بالسلب على تفاقم التحديات.

– عانت مصر على مدار عقود من غياب الوعي والفهم لدى النخبة المسئولة لتشخيص ما نحن فيه، وكذا إدراك متطلبات العبور للفجوة التي تعاني منها البلاد.

– تكلفة الإصلاح كانت تزداد يوماً بعد يوم، وأصبح تعاظم الأزمات وتشابكها يمثل حالة إحباط لدى الاغلبية، مع تصدير الطرح بأنه ليس في الإمكان أحسن مما كان.

– لم تستطع الدولة بناء سياق فكري إصلاحي للوضع، كما لم تكن مؤسساتها عملية وقادرة على تنفيذه حتى لو تم طرحه والتأكد من سلامته.

الرئيس عبد الفتاح السيسي

– أخطر شئ هو قياس الرضا الشعبي وفقا لما يتحصل عليه المواطن مباشرة، مع حرص الحاكم على تحقيق هذا الأمر حتى لو كان على حساب مستقبل الوطن وحاضره.

– جاءت أحداث 2011 و2013 لتقضي على ما تبقى من قدرات الدولة وتزيد من تحديات الأزمة وتفاقمها، وكادت أن تقضي تماما على حاضر ومستقبل هذه الأمة.

– الحلول في ظل تلك المعطيات باتت مستحيلة، خاصةً مع تداخل الأولويات، لكن الله سلم وقدر ويسر أمراً آخر.

– الأشقاء والأصدقاء تولد لديهم انطباع أن الدولة المصرية غير قادرة على الوقوف مرة أخرى، وأن الدعم والمساعدة عبر السنوات شكل ثقافة للاعتماد عليها لحل الأزمات والمشكلات، وهو ما استدعى أهمية الالتفات للاعتماد على أنفسنا، خاصةً من خلال اتباع مسارات خلاقة لتجاوز محدودية القدرات، وعن طريق استراتيجية المحاور المتوازية.

– السؤال الآن: هو مدى إدراكنا للحلول المتاحة ودرجة كفائتها، وكذا مدى استعدادنا لتحمل التكلفة شعبا وحكومة وقيادة، ولقد أثبتت التجربة خلال السنوات السبع الماضية المفاجئة بأننا لم نقدر حقيقة المصريين الفعلية، فالشعب قبل التحدي والتضحية، والحكومة تبذل ما في وسعها، والقيادة السياسية مستعدة لاستزاف رصيدها لدى الشعب من أجل العبور والنجاح، ونؤكد أن الدولة مستمرة في الطريق الذي بدأته من أجل إنجاح المسار الإصلاحي، وهو الطريق الذي يرتكز على العمل والعلم، ويتسع للجميع.

مجابهة التحديات كانت دائما تصطدم بمحاذير الحفاظ على استقرار الدولة الهش

الجهاز الإداري ك لم يكن مستعدا بالكفاءة اللازمة لتنفيذ الخطط المطلوبة

أخطر شئ هو قياس الرضا الشعبي وفقا لما يتحصل عليه المواطن مباشرة

رئيس الوزراء:

تحسين بيئة الاستثمار من أصعب التحديات

الدكتور مصطفى مدبولي
رئيس مجلس الوزراء

رنا ممدوح وإسلام سالم

قال الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء ، إنه تم تنفيذ دراسة مع المتخصصين والخبراء حول شكل الاقتصاد المصري في حال لم تتفق الدول على المشروعات القومية، وتم وضع سيناريو للتضخم والصدمات وسعر الصرف والأزمات العالمية.

وأضاف مبدولي، خلال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الاقتصادي مصر 2022،، أنه لولا تدخل الدولة لكان نمو الاقتصاد المصري خلال السنوات الأخيرة بالسالب؛ في ظل المعاناه من تبعات الإصلاح الاقتصادي وأزمة كورونا والأزمة الروسية، وكانت نسبة البطالة وصلت إلى 15.4%، ولكننا اليوم 7.2%.

وأكد رئيس الوزراء ، أن تحسين بيئة الاستثمار من أصعب التحديات التي تواجه أي دولة وتم العمل على عدة محاور منها الإطار التشريعي والمؤسسي الداعم، حيث تم وضع 10 قوانين داعمة للاستثمار تم إصدار ستة منها وأربعة تم الانتهاء منها وعرضها في البرلمان لمناقشتها، وجميعها حول ميكنة الإجـراءات وتسهيلها وخفض المدة الزمنية اللازمه لاستخراجها.

وأوضح مدبولي أن مصر كان يتم انتقادها دائما بعدم احترام الملكية الفكرية إلا أنه تم إطلاق الاستراتيجية للملكية الفكرية خلال العام الجاري، منوها أن الدولة اتخذت خطوات عديد لتفعيل اللجنة الوزارية لفض المنازعات.

وأشار إلى أنه تم إنشاء وحدة في مجلس الوزراء للتعامل مع مشاكل المستثمرين والتوسع في إنشاء مركز خدمات المستثمرين وتدشين خريطة فرص استثمارية وتبسيط الإجراءات، مضيفا أن البنك الدولي أشار إلى أن مصر من أعلى دول المنطقة في الوقت المستغرق للحصول على تراخيص لدخول السوق المصري.

وزير المالية:

استراتيجية لخفض نسبة الدين العام إلى 72%

الدكتور محمد معيط وزير المالية

حابي

استعرض وزير المالية، الدكتور محمد معيط، استراتيجية إدارة وخفض الدين العام من 102.8% في عام 2015/ 2016 إلى 85.2% في العام 2021/ 2022 وصولا إلى مستهدف 72% في العام المالي 2026/ 2027.

وعرض معيط، خلال كلمته بجلسة "السياسات المالية والدين العام" في المؤتمر الاقتصادي مصر 2022، رسوما بيانية لتطور أهم مؤشرات الأداء المالي منذ عام 1980 وتوقعات العام المالي 2026/ 2027.

كما تحدث عن التحديات الاقتصادية الداخلية والخارجية، وفي مقدمتها التضخم العالمي الذي ارتفع من 2.8% في 2020 إلى 9.1% في 2022.

وقال الدكتور محمد معيط، إن الحكومة تعمل حاليا بتوجيهات رئاسية على إعادة تشكيل الوجه الاقتصادي لمصر عبر تمكين القطاع الخاص، بحيث يكون له دور أكبر في التنمية الاقتصادية عبر التخارج أو تقليص دور الدولة في عدد من الأنشطة والمجالات الاقتصادية.

وأوضح أن الحكومة المصرية تستهدف زيادة مساهمات القطاع الخاص في الاستثمارات العامة والناتج القومي، وتعظيم قدراته الإنتاجية والتصديرية والتنافسية في الأسواق الإقليمية والعالمية من خلال تنويع أنماط المشاركة مع القطاع الخاص لتحقيق أعلى عائد اقتصادي لأصول الدولة.

أهم الأخبار

اضغط على العناوين

- نائب محافظ المركزي: سنشهد تراجعا في معدلات التضخم بالنصف الثاني من 2023
- هيئة التنمية الصناعية تطرح 692 وحدة جاهزة في مجمعين جديدين بالفيوم
- مؤشر البورصة المصرية الرئيسي يهبط 0.15% بالختام والسبعيني يرتفع 0.7%
- السعودية تطلق مبادرة لسلاسل الإمداد العالمية وتخصص حوافز بقيمة 10 مليارات ريال
- مدبولي: 73% من حجم الديون المصرية متوسطة وطويلة الأجل

حابي HAPI JOURNAL

نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 448 الأثنين 24 أكتوبر 2022

حسن عبد الله:

مؤشر جديد للجنيه مقابل سلة عملات والذهب

السيطرة على التضخم هدف البنك المركزي

آية مصطفى

أكد حسن عبد الله، محافظ البنك المركزي، أن مهمته الأساسية السيطرة على التضخم، مشيرًا إلى أن لجنة السياسات النقدية ستعلن قبل نهاية العام مستهدف التضخم في السنوات القادمة.

وفيما شدد عبد الله على اعتزاز البنك المركزي باستقلاليته، أكد أهمية التنسيق مع الحكومة، والقطاع الخاص أيضًا، مضيفًا: "لازم نسمعهم (...) سنسمع دائما وستجدون منا استجابة بعد الدراسات المطلوبة".

وقال محافظ البنك المركزي، خلال كلمته بالمؤتمر الاقتصادي، إنه يعمل عدة محاور للوصول بمصداقية البنك إلى أعلى درجة.

وأشار إلى أن الأسواق المالية لا تعتمد على الماضي بقدر ما تنظر إلى المستقبل، مضيفًا أنه وفق محللين لا تبدو انفراجة قريبة للأزمة الحالية"، لافتا إلى أن البنوك المركزية في الدول المتقدمة إما تتجه إلى رفع الفائدة أو تثبيتها.

وقال عبد الله إن مصر تواجه كل هذه المشكلات، بالإضافة إلى خروج الأموال الساخنة، ووجود فائض في المعروض النقدي،

وأضاف أن البنك المركزي يعمل حاليًا على عقود التحوط للعملة، وانتهى من العقود المستقبلية.

كما نوّه بأنه جارٍ العمل على إطلاق مؤشر للجنيه المصري مقابل الذهب وبعض العملات، مؤكدا أهمية عدم ربط قيمة العملة بسعر الدولار مشيرًا إلى أن مصر ليست دولة مصدرة للبترول، والولايات المتحدة ليست الشريك التجاري الأساسي.

وتحدث عن أهمية تغيير ثقافة ربط العملة المحلية بالدولار الأمريكي، قائلًا: "محتاجين نبقى شايفين قيمة الجنيه أمام كل العملات"، لافتا إلى زيادة قيمة الجنيه مقابل الليرة التركية بنسبة 100%، والزيادة أيضًا مقابل الجنيه الإسترليني واليورو، واستدرك: "لكن الناس لا ترى كل هذا".

حسن عبد الله محافظ البنك المركزي

وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية:

6 إجراءات لتمكين القطاع الخاص

حابي

قالت الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، إن تقييم التجربة التنموية في مصر والنظرة المستقبلية ينبغي ألا يتم بمعزل عن المتغيرات الدولية المحيطة بها، لأنه عند تقييم أي تجربة تنموية يجب النظر إلى الظروف المحلية والدولية أيضا.

وأوضحت وزيرة التخطيط أن الأزمة العالمية تسببت في العديد من الخسائر على مستوى العالم منها زيادة حجم البطالة العالمية والتي تصل إلى 228 مليون مواطن بنهاية هذا العام، إلى جانب ارتفاع شديد في نسب الدين العالمي إلى الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 350%.

وأكدت السعيد أن الهدف الاساسي للنمو هو توفير فرص عمل لائقة، وقد وصلت مستويات البطالة إلى أدنى مستوى لها على مدار العشرين سنة الماضية بنسبة 7.2% بعد أن كانت 13% وذلك على الرغم من تداعيات الأزمة العالمية، ولكن هناك تحدي هو ارتفاع معدل بطالة الحاصلين على مؤهلات عليا وتصل إلى 15%، وتصل بطالة الإناث إلى 3 أضعاف بطالة الشباب.

وسلطت السعيد الضوء على إطلاق الحكومة المصرية لأول مرة برنامج للاصلاح الهيكلي، والذي يستهدف القطاعات الإنتاجية الصناعة والزراعة وتكنولوجيا المعلومات، ويؤدي إلى زيادة مرونة الاقتصاد المصري ويجعله قابل لامتصاص الصدمات، لأنه سيكون اقتصاد حقيقي، قائم على المعرفة وقادر على المنافسة.

وأضافت أن البرنامج يهدف إلى زيادة نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في النمو حيث كانت نسبتها عام 2019/2020 تصل إلى 26%، ومن المستهدف أن تصل النسبة إلى 35% عام 23/2024، وهي وصلت بالفعل إلى 30%.

وأشارت إلى اختيار قطاعات الصناعة والزراعة وتكنولوجيا المعلومات في برنامج الإصلاحات الهيكلية لأنها قطاعات واعدة قادرة على النمو السريع، ووزنها النسبي في الناتج المحلي كبير، ولديها قدرة على التشابك مع باقي القطاعات.

وأوضحت أن هناك فجوة بين مخرجات العملية التعليمية واحتياجات سوق العمل، ويهدف البرنامج إلى زيادة نسبة الملتحقين بالتعليم الفني، واعتماد مدارس التعليم الفني دوليا لتغيير الصورة الذهنية لهذا التعليم، إلى جانب اطلاق منصة لمجالس المهارات القطاعية.

وفيما يتعلق بمحور تحسين بيئة الأعمال وتعزيز دور القطاع الخاص أوضحت السعيد تطور استثمارات القطاعين العام والخاص من اجمالي الاستثمارات الكلية حيث وصلت نسبة الاستثمارات العامة عام 19/2020 إلى 62%، والخاصة إلى 38%، لافتة إلى أن نسبة المشتغلين بالقطاع الخاص تصل إلى 78.4%.

وتناولت السعيد الإجراءات المتخذة لتمكين القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والمتمثلة في وثيقة تنظيم ملكية الدولة، وسياسة الحياد التنافسي، وإنشاء صندوق مصر السيادي، وتعديل قانون الشراكة مع القطاع الخاص رقم 67 لسنة 2010، إلى جانب تفعيل بعض مواد قانون الاستثمار الخاصة بالحوافز الخضراء، إلى جانب تحويل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس لمركز صناعي لوجيستي عالمي.

وفيما يتعلق بمحور تنمية رأس المال البشري، أشارت السعيد إلى مبادرة "حياة كريمة"، والتي تعتبر تطبيق عملي لمؤشر الفقر متعدد الابعاد وتشمل جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر وعمل على توطين أهداف التنمية المستدامة.

وأكدت أن المبادرة أكبر مشروع تنموي في العالم وتهدف إلى تحسين مستوى خدمات البنية الاساسية والعمرانية، تحسين جودة خدمات التنمية البشرية، إلى جانب تحقيق التنمية الاقتصادية والتشغيل.

ولفتت إلى تطور نصيب الفرد من الاستثمارات العامة والذي وصل إلى 90 ضعف خلال الأربعين سنة الماضية وانعكس بشكل أساسي على نوعية الخدمات المختلفة التي قدمتها الدولة للمواطنين، إلى جانب زيادة نسبة الاستثمارات العامة الخضراء والتي كانت 15% ثم وصلت العام الماضي إلى 30%، ونستهدف إلى 50% العام المقبل.

وأضافت: "كل هذه الاستثمارات ساهمت في تحسن وضع مصر في تقرير التنمية البشرية العالمي 2021/2022 حيث قفزت مصر 19 مركزا في مؤشر التنمية البشرية العالمي ووصلت إلى المرتبة 97 في التقرير".

الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية

زياد بهاء الدين:

وثيقة سياسة ملكية الدولة تفك غموض شكوى متكررة للمستثمرين

رنا ممدوح

زياد بهاء الدين
نائب رئيس الوزراء الأسبق

قال زياد بهاء الدين، نائب رئيس الوزراء الأسبق، إن تشجيع الاستثمار يتوقف على توافر اليقين، مضيفًا: "فكلما كان أمام المستثمر أكبر قدر من الدقة واليقين والاطمنان إلى أن النظم والمعلومات والأوضاع التي يتعامل بها داخل البلاد لن تتغير كثيرا يمنحه ذلك الثقة في الاستثمار".

وأكد بهاء الدين، خلال كلمته بالمؤتمر الاقتصادي مصر 2022، أن الاستقرار الأمني في البلاد أحد الأركان الرئيسية لتحقيق عنصر اليقين لدى المستثمر.

وأضاف إلى ذلك عنصرين آخرين يساهمان في تحقيق اليقين إلى المستثمر، أولهما: وجود بنية تحتية جيدة، مؤكدا أن ما تم استثماره في الطرق والكباري والمخازن والصوامع والموانئ والمطارات والسكك الحديدية تساعد على إيجاد مناخ للاستثمار السليم.

وعن العنصر الثاني، قال بهاء الدين إنه يتمثل في وثيقة سياسة ملكية الدولة، والتي تسعى إلى "فك غموض شكوى متكررة للقطاع الاستثماري من اتساع دور الدولة في النشاط الاقتصادي".

وتابع: "لست من أنصار خروج الدولة من النشاط الاقتصادي، فعلى الدولة الاستمرار بأنشطة محددة في النشاط الاقتصادي ولكن يلزم أن تكون معلنة للقطاع الاستثماري".

وتوقع أن نشهد خلال الأيام القليلة المقبلة عن ما آلت إليه وثيقة ملكية الدولة مؤكدا أن هناك تطلع شديد لحل هذه الإشكالية خصوصا إذا صاحب صدورها إفصاح مستمر عن تطور الأمور.

نيفين الطاهري:

المصداقية والاستقرار التشريعي عاملان مهمان لاستعادة ثقة المستثمرين

رنا ممدوح

أكدت النائبة البرلمانية، نيفين الطاهري، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة دلتا شيلد للاستثمار، وجود التشريعات اللازمة لاستعادة ثقة المستثمرين، واستدركت: "لكن الخلل في آليات تطبيقها".

وشددت الطاهري، خلال كلمتها بالمؤتمر الاقتصادي مصر 2022، على أهمية المصداقية، وضرورة تحقيق مبدأ الاستقرار على صعيد البيئة التشريعية، وتقليل التعديلات التي تجري عليها وتثير قلق المستثمر.

وقالت إن توفير آليات تسويقية محترفة من ضمن العوامل التي تحتاجها الدولة لاستعادة الثقة، مشيده بالتجارب التسويقية في دولتي المغرب وتركيا.

وأكدت أن مصر لديها المقومات التي تجعلها من أسرع الاقتصادات التي تتعافي من التحديات الاقتصادية الراهنة.

النائبة البرلمانية نيفين الطاهري رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة دلتا شيلد للاستثمار

وائل زيادة:

تأخر إجراءات تأسيس الشركات أبرز تحديات الاستثمار

رنا ممدوح

قال وائل زيادة، العضو المنتدب لشركة زيلا كابيتال، إن تأخر إجراءات تأسيس الشركات أحد أبرز التحديات الرئيسية التي تواجه قطاع سوق المال في الوقت الراهن.

وأشاد زيادة، خلال كلمته بالمؤتمر الاقتصادي مصر 2022، بجهود الدولة في تسهيل الأعمال، واستدرك: "مازلنا نحتاج إلى المزيد لاقتناص المكانة المستحقة وبالأخص في ظل استثمارات البنية التحتية الكبري التي شهدناها خلال الفترة الماضية".

واتفق زيادة مع الخبير الاقتصادي الدكتور زياد بهاء الدين في أن ملف الضرائب هو شكوى متكررة من المستثمرين وخاصة في أسلوب التطبيق.

وأكد أن من ضمن التحديات التي تواجه قطاع سوق المال ترتكز على المدة الزمنية بين إصدار التشريع الجديد واللوائح التنفيذية المطلوبة لتطبيقه، مشيرا إلى أن ذلك يدفع لخلق حالة من عدم اليقين لدى المستثمرين.

وأضاف زيادة، إن التحدي الذي يواجه الدولة المصرية دائما هو ميزان المدفوعات، مضيفًا: "وهو ما يدفعها للاقتراض أو اللجوء إلى صندوق النقد الدولي".

وأكد زيادة، أن التحديات العالمية تتحكم في مسار حلول الاضطرابات الهيكلية في ميزان المدفوعات سواء كانت طويلة أو قصيرة الأجل.

وتابع: "في ظل صعوبة الأوضاع الاقتصادية الراهنة والمتغييرات السريعة التي نشهدها يدفعنا ذلك للجوء إلى الحلول قصيرة الأجل لحل بعض التحديات".

وقال زيادة إن مستهدفات تطوير قطاع السياحة لا يجب أن تقتصر على جذب مزيد من الأفواج بقدر تغيير نوعيته؛ فطبقا لتقرير صادر عن شركة فيزا يصل حجم الإنفاق اليومي للسائح إلى 100 دولار مقابل 500 دولار في الدول المثيلة.

وائل زيادة العضو المنتدب لشركة زيلا كابيتال

أهم الأخبار

اضغط على العناوين

- المشاط تبحث مع الرئيس التنفيذي للوكالة الفرنسية للتنمية سبل التعاون المشترك
- ابن سينا فارما وأمرون للرعاية الصحية يوقعان اتفاقية للاستيراد والتوزيع في مصر
- السويدي إليكتريك تنفي عزمها اقتراض 5 مليارات جنيه من بنك مصر
- فوري تعين هشام بهاء رئيسا للقطاع المالي خلفا لعبد المجيد عفيفي
- وزيرة الخزانة: التضخم لن يصبح جزءا دائما من الاقتصاد الأمريكي